

نص رذن



■ علاء حسن

ناطق للجيران

العاملون في وسائل الإعلام المحلية يجدون صعوبة في الحصول على تصريح من الناطق أو المتحدث باسم مؤسسات وجهات حكومية ، فالكلف بهذه القضية ، غالبا ما يتدّرع بأنه في اجتماع ، أو يطلب إجراء الاتصال بعد ساعة ، قد تستمر إلى ساعات، الناطق لا يرد على تلفونه بشكل مباشر ، وقد يكلف احد عناصر حمايته للرد على الاتصالات ، ومهمة الأخير شحن المتصلين بالانتظار .

تذمر الإعلاميين من تعذر الحصول على الرد الرسمي المطلوب ، جعلهم يقفدون الثقة بالناطق أو المتحدث الحريص على أن تكون تصريحاته لوسائل إعلام عربية ودولية وبالأخص للفضائيات ، أما الصحف والإذاعات فليست مهمة بنظره ، لأنّها لا تحقق له نجومية وحضورا مؤثرا خارج الحدود ، سلوك "الناطق المهني" يعبر عن رغبتيه في منافسة الممثلين في المسلسلات التركية ، فهو يعتقد امتلاكه صفات النجم المطلوب ، من وسامة ورشاقة وأناقة ولباقة تؤهله لنيل الأوسكار في حال توفرت له فرصة تمثيل دور في فيلم سينمائي عراقي، ويتناول قصة نحر الإرهاب في العراق .

مراسل صحيفة إماراتية في بغداد أخبره رئيس تحريره بإعداد قصة عن المعتقلين العرب في العراق ، لمعرفة جنسياتهم وأعدادهم ، والأحكام الصادرة بحقهم ، وإمكانية شمول بعضهم بقانون العفو العام ، فشل المراسل في الحصول على أية معلومة ، فأخبر رئيس تحريره بأن مثل هذه القصة ، تستوجب تقديم طلبات قد تستغرق ثلاثة أشهر ، وبرسالة إلكترونية من رئيس التحرير إلى الناطق أو المتحدث تم استدعاء المراسل ، واستطاع الحصول على معلومات انفرجت بنشرها جريدته ، لأن الجهات الرسمية كانت كريمة معه فزونه بأرقام وبيانات ووثائق ، تحلم وسائل الإعلام المحلية في الحصول عليها .

الكثير من المسؤولين يهجون انتقاداتهم لوسائل الإعلام لأنها لم تكن دقيقة في نشر أخبارها ، ومع الانقذات نسيجة بتوخي الدقة والحصول على المعلومات من الجهات المختصة ، والكلام جميل ويعبر في ظاهره عن حرص أكيد على توفير المعلومة لمن يطلبها ويمنتهى الشفافية ، لكن باطنه يعكسه رد تلفون المتحدث ، بأنه خارج الخدمة المصنوع الهالفت وليس صاحبه المتشغل بعقد اجتماعات مستمرة وعلى مدار الساعة .

مسؤول أمني سابق كلفته القوات الأميركية بملف معتقلين عرب معظمهم يحملون الجنسية السعودية ، كان يرفض الإدلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام المحلية حول إعداد المعتقلين ، وعندما سافر إلى المملكة ، أجزت معه الصحف هناك أكثر من لقاء وكان كريما معها في زويدها بمعلومات حول عدد المعتقلين العرب المحتجزين لدى القوات الأميركية والحكومة العراقية بالأرقام والأسماء والأعمار ، وأبرز ما نكره انه خلال زيارته اصطحب معه ٧٠ معتقلا سعوديا ، فقررت القوات الأميركية تسليمهم لبلدهم .

بعد عودة المسؤول الأمني السابق إلى العراق ، وجد نفسه على مشرحة انتقادات قوى وأحزاب سياسية ، وأوساط برلمانية ، فقام بإصدار بيان ينفي فيه تسليم المعتقلين ، وطرق أبواب وسائل إعلام محلية لبيان الحقيقة للشعب العراقي ، وظل يترم الجصل حتى أبعد من منصبه ، لأنه كان ناطقا رسميا للجيران ولم يوفق في إقناع الآخرين بحقيقة جارك ثم جارك ثم أخاك .

أكد وجود إرباك في الخطة الحالية

مجلس ذي قار ينفي تدخله في اختصاصات القوات الأمنية

□ الناصرية / حسين العامل

نفى رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار، أمس الإثنين، تدخل مجلس المحافظة في اختصاصات الأجهزة الأمنية، مؤكداً وجود إرباك واضح في الخطة الأمنية التي تعتمدها القوات في الوقت الحاضر. وأوضح سجاد شرهان لـ "المدى برس" إن مجلس المحافظة "لا يتدخل باختصاصات القوات الأمنية وإنما يؤثر الخلل أن وجد في الخطة الأمنية وي طرح البدائل ونقاط الضعف أمام القادة الأمنيين لغرض تلافياها".

وأشار إلى أن "اللجنة الأمنية وبقية أعضاء مجلس المحافظة على تماس مباشر مع المواطنين وهم بذلك يعبرون عن هواجس السكان المحليين ولقدهم من ضعف الأداء في مفاصل الأجهزة الأمنية". وأضاف شرهان "لقد شخصنا الإرباك الواضح في الخطة الأمنية المعتمدة حالياً ودعونا القوات الأمنية إلى تنسيق مع دائرة المرور بشأن الألية المتبعة بإغلاق الطرق وكيفية تأمين طرق بديلة من شأنها أن تسهل عملية مرور المركبات وتتلافى الزحام". وزاد "كما شددنا على أهمية التنسيق مع دائرة البلديات لغرض تنظيم عمل الباعة المتجولين

والأسواق حتى لا تكون التجمعات السكانية هدفا سهلا للهجمات الإرهابية". وأضاف شرهان كما جرى التأكيد على أهمية تكثيف الجهد الاستخباري في عمل الأجهزة الأمنية كون الحد من النشاط الإرهابي يتطلب عمليات استباقية تعتمد على المعلومة الدقيقة التي تؤمنها المصادر الأمنية الموثوقة". وكان خطيب جمعة الناصرية الشيخ ستار الحمداني، قد دعا المسؤولين في المحافظة إلى عدم التدخل في الشؤون الأمنية، معتبراً أن أداءها ضعيف ومخيب للأمل رغم ميزاتها الضخمة، بحسب ما نقلت عنه

التدريس الخصوصي يطرق باب الجامعات

□ بغداد / أحمد محمد

تنامت ظاهرة التدريس الخصوصي في الجامعات والكليات في الفترة الأخيرة، وقد صفها المختصون كظاهرة سلبية تضرب العملية التربوية ويجب التخلص منها، بينما أبدى بعض الطلبة تأييداً لها بحجة أنها تساعدهم في تحصيلهم الدراسي. وذكر التدريسي في الجامعة المستنصرية والمختص بطرائق التدريس إسماعيل موسى لـ "المدى" أن ظاهرة التدريس الخصوصي في الجامعات العراقية بدأت بالتنامي مؤخراً، بعد أن كانت هذه الظاهرة منتشرة في المدارس الثانوية ، ووصفها بأنها ظاهرة سلبية يجب إيقافها.

وتنتشر ظاهرة التدريس الخصوصي بشكل واسع في اغلب المدارس الحكومية، وقد وضعت وزارة التربية قانوناً يمنع المدرس الحكومي من التدريس الخصوصي لطلاب الصف المسؤول هو عن تدريسهم.

وأضاف موسى أن ظاهرة التدريس الخصوصي منتشرة في الأقسام العلمية في الكليات مثل الطب والهندسة وتندر في الأقسام ذات الاختصاصات الإنسانية، وأكد أن انتشار هذه الظاهرة في الكليات الأهلية أكثر منها في الجامعات والكليات الحكومية.

وشرح أن الطالب أصبح حالياً أكثر "اتكالية" وغير مهتم بالدراسة، وأكثر اعتماداً على المساعدات التي تقدم له كالتور الثالث ونظام التحميل والمساعدات الأخرى

بدل الاجتهاد والتعلم. وشددت الباحثة الاجتماعية الدكتورة فوزية العليّة لـ "المدى" على أن ظاهرة التدريس الخصوصي انتقلت من المدارس إلى أروقة الجامعات، بعد ما اعتاد عليها الطلاب والأهل وبعض الكادر التدريسي .

وبيّن أن التدريس الخصوصي كان ممنوعاً في السابق، ولكن الآثار التي خلفتها فترات الحروب والحصار دفعت بعض المدرسين لتدريسه للحصول على مصادر مالية أخرى، بعد أن كان يتسلم راتباً لا يتجاوز ٣٠٠٠

□ السماوة / جاسم فيصل الزبيدي

وقف أبو أمير وهو يتأمل اللوحة التي تشير إلى أحد المشاريع بأرقامها المليارية، فيما يحاول هو أن يقترض مبلغ ثلاثة ملايين من أحد المصارف إلا أن عقبة (الكفيل) تقف دون تحقيق طموحه، خاصة بعد أن أصبح لكل كفيل سعر محدد يرتفع وينخفض بحسب قيمة القرض .

أبو أمير (٤٣ عاماً)، من أهالي مدينة السماوة، يقول في حديثه لـ "المدى" : إن الإجراءات والنظم التقليدية حالت دون حصوله على مبلغ ثلاثة ملايين دينار من أحد المصارف الحكومية، موضحاً "عقبة الكفيل وقعت بوجهي، فقد طالبتني إدارة المصرف بكفيلين، لكن المشكلة أن أغلب موظفي الدوائر كفل بعضهم بعضاً وناذروا ما تجد موظفاً لم يكفل أحداً".

ويلفت أبو أمير إلى أن الكفلاء أصبحوا يتقاضون مبلغاً مالياً مقابل كفالة المقترض "سعر الكفيل بلغ ٥٠٠ ألف دينار نقداً وصولاً إلى ٧٥٠ ألف دينار ومليون دينار حسب الكفيل"، مؤكداً أنه طلب من أحدهم أن يكفله "فاشترط الحصول على ٥٠٠ ألف دينار مقابل الكفالة، وكنت أمك هذا المبلغ لما لجأت للمصارف".

وتشترط المصارف الحكومية على من يروم الاقتراض منها أن يكفل موظفاً في إحدى دوائر الدولة ليقوم باستمارة تعهد تلتزمه بتسديد مبلغ القرض في حال امتنع المقترض عن التسديد، إلا أن المشكلة تكمن عندما يكون مبلغ القرض كبيراً، إذ تشترط المصارف وجود كفيلين أو أكثر يبلغ الراتب الشهري لكل منهما مقدارا يتم تحديده بحسب مبلغ

القرض.

أبو أمير ليس الوحيد الذي انتصرت عليه القوانين "الجحفة والظالمة"، بحسب تعبير الكثير من المواطنين.

ويشير ياسين الجياشي (٥٤ عاماً)، إلى أنه "في الدول الغربية رغم مساوئ القروض لديهم وفوائدها الكبيرة إلا أنها تتم وفق انسيابية وسهولة، إذ ما عليك إلا أن تقدم ما يثبت أنك من أبناء تلك الدولة وبعض الإجراءات البسيطة التي تتم داخل المصرف فقط".

ويستدرك الجياشي "لكن في العراق، هناك مارتون عراقي وطلبات تقضي فيها ثلاثة إلى أربعة أيام وأنت تحاول جمعها، البطاقة التويزنية وبطاقة السكن والجنسية وشهادة الجنسية ويجب أن تكون جميعها حديثة الصدور (ختم فسفوري) إضافة إلى الرضخ وراء المختار والمجلس البلدي للحصول على تأييد سكن".

ويؤنه إلى أن "هذه الأمور ليس من المفترض أن تشترطها المصارف خاصة وأنها مؤسسات اقتصادية وتجارية، هذه حلقات زائدة"، مشيراً إلى أن "أغلب دول العالم تعتمد نظام البطاقة الموحدة والضمان الاجتماعي في القروض، لكن في العراق يجب أن تخضع

مواطنون ورجال أعمال يشكون إجراءاتها المعقدة

القروض المصرفية رهينة روتين ونظم طاردة



وتتل القوانين ظالمة ومجحفة أكل الدهر عليها وشرب"، بحسب تعبيره. ويضيف الجياشي النظام المصرفي في العراق قديم، ما زال يتبع نظام والية قديمة لا تصلح إلا في العصور الوسطى". داعياً الحكومة الاتحادية إلى "إيجاد بدائل اقتصادية وتجارية ومصرفية لتعقيل عمل المصارف بدلاً من إبقائها كأنها بيوت مال المسلمين وتوزيع مبالغ الرواتب في نفس المكان".

المواطن غازي الاعاجبي، أفاد بأنه "حين تتقدم بطلب قرض من أحد المصارف فالمعاملة الرسمية تتطلب أكثر من ثلاثة أشهر وهذا الوقت كثير على مواطن هو في أمس الحاجة إلى مبلغ القرض".

وبيّن "تقدمت للحصول على قرض الإسكان وبعد أن جمعت ما طلبوه مني من أوراق ثبوتية أخبروني أن اللجنة المشكلة للكشف ستأتي من بغداد"، متسائلاً "ماذا اللجنة تشكل في بغداد وترسل إلى المحافظات ماذا لا تكون اللجنة من نفس أبناء المحافظة؟" ويتابع الاعاجبي "بعد حضور اللجنة وإطلاعهم على البناء الزمّع إقامته، تم رفض طلبي بحجة أن هناك جداراً يجب أن لا يقل عن ارتفاع أربع طابوقات"، منوهاً إلى أنه لم

يرغب في بناء هذا الجدار فهو يريد أن يكمل بناء بيته الذي بدأ تشييده قبل أكثر من ست سنين ولم يكتمل لغاية الآن".

ويؤكد "رغم التوسلات والذلة التي كنت بها أمام اللجنة إلا أنهم أصروا على الرفض".

مشيراً إلى أنه حاول إعادة المعاملة وسحبها من مكتب الإسكان لكنهم أخبروه أن المعاملة في بغداد ويجب عليه تقديم طلب إلى مدير عام الإسكان بواسطة مدير الفرع في محافظة المثنى لغرض سحبها ولكن بعد أسبوعين. امرأة كبيرة في السن جلست على الأرض ويدها تقنية ماء وباليد الأخرى أوراق المعاملة، قالت: "منذ أربعة أشهر وأنا أراجع وفي كل مرة يخبروني بأن هناك نقصاً في المعاملة"، مؤكدة أنها اضطرت كل شيء ولم يبق إلا سند البيت.

وتضيف أنها "لا تملك الخمسة آلاف دينار لتعود إلى بيتها في حين يطالبني المصرف بالتوجه إلى دائرة التسجيل العقاري لاستخراج السند الأصلي رقم ٢٥"، مشيرة إلى أن "أعداد المراجعين كبيرة وليس من السهل استخراج السند بساعة أو ساعتين وهذا كله وقت".

المواطن احمد وفيق الجابري، قال: "اللجنة المشكلة من بغداد تتعامل مع المواطنين

بمزاجية، فإن كان أعضاؤها بمزاج جيد وافقوا على القرض وإن كان عكس ذلك يرفض الطلب"، مؤكداً أن "اللجنة رفضت العديد من طلبات المواطنين بحجة أنهم لا يستحقون القرض".

وتساءل الجابري "إذا كان القرض على سند البيت، والبيت سيصبح رهناً عند الحكومة، فلماذا لا توافق اللجنة على إقراض المواطنين، ولماذا تفضع العراقيل أمامهم بحجج واهية، هل المطلوب أن نترك العراق ونرحل إلى بلدان أخرى لنعيش كبقايا خلق الله". رئيس اتحاد رجال الأعمال في المثنى غفات الجبوري، أكد لـ "المدى"، إن قوانين المصارف الحكومية "تجبر المقاتلين على التوجه إلى المصارف الأهلية رغم ارتفاع نسبة الفائدة". مؤكداً "المصارف الحكومية قديمة وبطيئة التطور".

ونكر الجبوري أن "دول الخليج لديها نظام مصرفي قل نظيره في التعاملات المصرفية في دعم القطاع الخاص، وعلى العكس من ذلك فالنظام المصرفي العراقي بقي تابعاً لقوانين لا تتماشى مع الوضع الراهن".

من قبل الإدارات العامة للمصارف تحول دون اتخاذ أي إجراء لمدير المصرف من شأنه دعم القطاع الخاص وخاصة في ما يتعلق بخطابات الضمان للمقاتلين عند الطلب والدخول في المناقصات للمشاريع التي تعرضها دوائر الدولة الإعمار والبناء". وأشار الجبوري بأن "الإجراءات المتبعة في منح خطابات الضمان للأشخاص ترتبط بأسور روتينية معقدة تؤدي إلى تأخير وتعطيل الكثير من المشاريع التي تنفذها دوائر الدولة ما يضطر المقاتل أو صاحب الطلب إلى اللجوء للمحافظات الأخرى كالبصرة والنجف للحصول على تسهيلات مصرفية ميسرة جداً وخاصة خطابات الضمان وبالتحديد المصارف الأهلية".

وتابع بالقول "عدد من المصارف الحكومية في البصرة وبغداد تقدم تسهيلات جيدة ما يساعد في تحويل مبالغ الفائدة من المثنى إلى المحافظات الأخرى وحرمان مصارف المحافظة من هذه الأرباح المحققة جراءه".

واختتم الجبوري حديثه بدعوة إدارات المصارف إلى التخلص من جميع الموقوفات المترسبة من النظام المصرفي السابق لهيئة البناء والإعمار وتوفير أكبر عدد من المشاريع التنموية التي تساهم في بناء اقتصاد البلد.

طالب رجال مرور ومسؤولون محليون ومواطنون في بابل، بالحد من التجاوزات التي تصدر عن بعض المسؤولين وحمايتهم، داعين إلى التزام الجميع بقوانين السير والمرور.

وأكد عدد من رجال المرور، رفضوا الكشف عن أسمائهم خوفاً من العقوبات، إنهم يعملون من الصباح الباكر وحتى ساعات متأخرة من الليل لحفظ السير وانسيابية المرور وحركة السيارات ومنع التجاوزات على الطرق والأرصفة. وأشاروا في أحاديثهم لـ "المدى"، إلى أنهم يتحملون "حرارة الصيف ولبيب شمسهم وبرد الشتاء وأمطاره وعوادم السيارات المضرّة بالبيئة والإنسان احتراماً لعلمهم"، مؤكداً أن "أهم الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها هي عدم التزام بعض المسؤولين وحمايتهم من مختلف الجهات بقوانين المرور". وأضافوا أن "بعض المسؤولين وحمايتهم يركنون سياراتهم في أماكن غير مسموح الوقوف فيها، فضلاً عن عدم التزامهم بالإشارات الضوئية المرورية، إلى جانب الاعتداء على عدد من رجال المرور بكلمات نابية"، مشيرين إلى أنه باتوا يتخوفون من محاسبة أي مسؤول أو أفراد حمايته.

المواطن عمار حسين، وصف في حديثه لـ "المدى" شرطة مرور بابل بأنهم "من أفضل رجال المرور على مستوى البلاد من ناحية تطبيق القوانين والالتزام بها والنزاهة ومحاسبة المخالفين"، مثنياً على "جهدهم الكبيرة من أجل محافظتهم".

ونكر حسين أن "هناك حالات غير مقبولة من قبل بعض المسؤولين وعوائلهم تجاه رجل المرور، سواء من خلال عدم احترام القانون أو التجاوز على الإشارات المرورية وعدم الامتثال لرجل المرور".

المواطن مصطفى حميد، يرى أن "المسؤولين في الحكومتين المحلية والاتحادية لا يقدرون دور رجل المرور، فالمسؤولين الذين من المفترض أنهم يمثلون القانون هم أول من يخرفه، وعلى سبيل المثال فكل سياراتهم مظلة ومعظمها بلا لوحات تسجيل فضلاً عن أنهم يركنون سياراتهم في أماكن غير مسموح الوقوف فيها والكثير من المخالفات الأخرى".

ويؤكد حميد "إذا قام رجل المرور بمحاسبة المسؤول المخالف أو حمايته بدلاً من أن يفتن عمله تتم معاقبته بالنقل خارج مركز مدينة الحلة أو محافظة أخرى، وهو ما يضعف دور رجل المرور ويجعله غير قادر على محاسبة المخالفين"، على حد قوله.

وبين المواطن فاضل الجبوري، إن احترام القانون والنظام "أصبح يطبق على الفقير فقط، ومنهم رجل المرور كونه لا يمثل قوة أمنية بل رجل يطبق القانون، لذلك لا يهابه أحد ولا يقدر عمله".

نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل حسن كمونة الطائي، لم ينفي في حديثه لـ "المدى"، ما نكره رجال المرور والمواطنون، مؤكداً "ما نكره رجال شرطة المرور واقعي وصحيح، وقد سمعت قبل مدة أن عناصر حماية أحد أعضاء مجلس النواب اعتدى على سيطرة في منطقة النبل وقام بضرب ضابط المرور المسؤول عن تلك السيطرة".

وأقر الطائي بأن "لدينا مشكلة في القوانين، وهناك مجاملة كبيرة في هذا الجانب، نحن بحاجة إلى توجهات تصدر رئاسات الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب تلتزم كل المسؤولين بضرورة احترام القوانين والرجال الذين ينفذونها".

محليات

العدد (2595) السنة العاشرة - الثلاثاء (18) أيلول 2012

